

لا تغطي الصكوك الدولية تحركات المهاجرين إلا بصورة جزئية ومع الفرص الأكيدة المتاحة أمام السلطات الجزائرية على حماية هذا التدفق من الناس، لا توجد أي اتفاقيات نافذة (ثنائية كانت أم متعددة الأطراف) تنظم ذلك.

وتاريخياً، طالما عُرِفَت الجزائر باستضافتها للاجئين. ففي أعقاب كل أزمة جراء الكوارث الطبيعية في الصحراء الكبرى، اعتاد قاطنو إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على الانتقال إلى شمال الجزائر. فمِنذ عام ١٩٧٥، اعتادت الجزائر على استضافة اللاجئين الصحراويين في أراضيها وكان ثمة تحركات للاجئين على مدار سنوات عديدة هرباً من الأزمات في ساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومؤخراً، مالي. وهكذا، ثمة ما لا يقل عن ٢٦٠٠٠٠ أجنبي يعيشون في الجزائر (نحو ٠,٧٪ من تعداد سكانها عام ٢٠١٢) وأكثر من ٧٥٪ منهم لاجئون وطالبو اللجوء ومُهَجَّرُونَ آخرون من بينهم مهاجرون دون وضع قانوني. ففي إدارة واحدة فقط في تامنراست، على سبيل المثال، يوجد قرابة أربعون جنسية مختلفة بها.

نشهد حالياً نموذجاً جديداً في قضايا الهجرة ظهر في أعقاب ما سُمي بالربيع العربي وتمثل في أزمات سياسية واقتصادية ومجتمعية عانت منها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. واستجابة لذلك، اتخذ الاتحاد الأوروبي قرارات أمنية لحماية حدوده من وافدي دول السواحل الشمالية للبحر الأبيض المتوسط مما عكس مدى التركيز على رحلات الهجرة إلى الشمال ولكن ظهرت آثار تلك القرارات أيضاً على دول السواحل الشمالية، مثل: الجزائر.

ولكن السياق الجديد يُعرض المهاجرين لظروف اجتماعية صعبة. فالجزائر التي طالما تبنت سابقاً لوائح هجرة صارمة، صارت مؤخراً أكثر مرونة سعياً لتلبية المتطلبات الأساسية للمُهَجَّرِينَ جراء الأزمات السياسية التي جابهوها في شمال إفريقيا. ومع ذلك، تحولت الأراضي الجزائرية لما يشبه القلعة. فبالرغم من مرونة قواعد السماح للأجانب بدخول أراضي البلاد، طرد نحو ٢٧٦٦ فرداً من الجزائر على يد قوات الأمن الحدودية في ٢٠١٢. وعلى السلطات فرض سيطرتها على ١٢٠٠ كم من ساحل البحر الأبيض المتوسط - دون مساعدة، لأن الهيئة الأوروبية لإدارة التعاون العمليتي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (فرونتكس) لا تساعد سوى دول الشمال فقط - إضافة إلى امتداد ٦٠٠٠ كم داخل حدودها البرية. ومع غلق الجزائر لحدودها البرية مع المغرب في ١٩٩٤، صارت حالياً مجبرة على تحصين حدودها

ومنذ أن بدأ الربيع العربي صارت الجزائر ملاذاً لتيارات الهجرة المختلطة التي جاءت إليها من تونس وليبيا ومصر وسوريا. وفي مثل تلك التيارات، ثمة لاجئون أيضاً يبحثون عن بلد ثالث. ويرى كثير من المحللين أن هذه التيارات مجرد نقطة عبور لدول أوروبا. وهذه ملحوظة صحيحة جزئياً فقط لأن كثيراً من الناس يرون الجزائر الملاذ المنشود لهم. إضافة إلى وصول الأجانب، لاحظنا أيضاً تحركات لمهاجرين جزائريين سبق لهم العيش في دول الأزمات وقررروا العودة إلى موطنهم الجزائر مجدداً. حتى إن هؤلاء العائدين الذين فروا من الانفلات الأمني في مواطنهم الجديدة فقدوا كافة ما يربطهم بالجزائر. ومازال ثمة مهاجرون جزائريون آخرون "عالقون" في بعض تلك الدول بغض الطرف عن وضع هجرتهم هناك سواء أكانت نظامية أم غير نظامية.

مارس / آذار ٢٠١٤

مع ليبيا (ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢) ومع مالي (يناير/كانون الثاني ٢٠١٣)، وتونس (أغسطس/آب ٢٠١٣)، نظرا لزيادة انتشار الإتجار بالبشر عبر الحدود والجريمة العابرة للقوميات^٢ الناجمة عن الأزمات التي تُعاني منها هذه المنطقة الفرعية.

محمد صائب موسيت saibmusette@gmail.com مدير الأبحاث في مركز الأبحاث الاقتصادية التطبيقية للتنمية، الجزائر.
www.cread.edu.dz

١. انظر الهجرة المختلطة إلى الجزائر وغيرها ومنها

(*Mixed Migration Flows to, through and from Algeria*)

التي نشرها المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، فيينا

٢. بيانات مُجمعة من قبل الكاتب. راجع أيضاً <http://esa.un.org/unmigration/migrantstocks2013.htm?msdo>

٣. وزارة الدفاع الوطني - الجزائر - الشرطة القضائية

www.mdn.dz/site_cgn/index.php?L=ar&P=undefined

ولا تغطي الصكوك الدولية تحركات المهاجرين تلك إلا بصورة جزئية ومع أنّ السلطات الجزائرية قادرة على حماية هذا التدفق من الناس لا توجد أي اتفاقيات مفعلة (سواء أكانت ثنائية أم متعددة الأطراف) تنظم ذلك.